

التاريخ: 14 / نوفمبر / 2019

الإشاري: م.أ.د. 044 / 2019

السيد / رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

تحية طيبة وبعد،،

تلقينا بإيجابية مراسلتكم المرقمة 2685 / أ والمؤرخة في 12/نوفمبر/2019م بشأن ترشييد وتخفيض الإنفاق في الباب الأول من الميزانية العامة للدولة، وإذ نشد على أياديكم في اتخاذ إجراءات صحيحة تخدم المواطنين وتحقق العدالة الإجتماعية، فإن المجلس الأعلى للدولة والذي كان له دور كبير وبارز في اقتراح وإنجاز الإصلاحات الاقتصادية (التي لم تكتمل للأسف الشديد) يؤكد على ما يلي:

1. الدعم الكامل واللامحدود لأي إجراء يؤدي إلى ترشييد الإنفاق والمحافظة على المال العام.
2. العمل السريع على هدم الهوة الضخمة في مستوى المرتبات بين مختلف القطاعات (وقد أشير إلى ذلك في المؤتمر الصحفي الخاص بالمبادرة السياسية)، ولا يفوتنا هنا الإشادة بالدور الكبير الذي يقوم به وزير المالية لإيجاد حلول لفوارق المرتبات.
3. معالجة تضخم الكادر الوظيفي بما يوفر فرص عمل بديلة لائقة وإشراك القطاع الخاص في ذلك وإعطاؤه مساحة أكبر في استيعاب القوي العاملة.
4. إعطاء الأولوية للقطاعات المستهلكة لبند المرتبات بشكل كبير كالخارجية مثلا.
5. الإسراع في تنفيذ برنامج التأمين الطبي والمضمن في الباب الأول للميزانية.

وفي هذا الإطار نفيدكم بأن ديوان المجلس باشر منذ حوالي شهر في إعادة النظر في الباب الأول بحيث يشمل التخفيض في المرتبات والكادر الوظيفي، وسوف تحال من ديوان المجلس لوزارة المالية الصيغة النهائية لقيمة هذا البند بعد التخفيض، كما كنا قد اتخذنا عدة إجراءات لتخفيض الميزانية في الباب الثاني مثل إلغاء جميع شفرات الهاتف العاملة بنظام الفوترة، وتخفيض العاملين بالعقود المؤقتة والحماية لأكثر من 50٪.

وفي هذه المناسبة نكرر ما تطرقنا إليه معكم في أكثر من مناسبة من إيجاد مقر للمجلس الأعلى للدولة لتخفيض بند الإيجارات.

وأخيرا فإننا نؤكد أن المجلس الأعلى للدولة سوف يكون خير نصير لكم في إيجاد ودعم السياسات التي تحقق الحوكمة الرشيدة بما يضمن الشفافية ومحاربة الفساد.

تفضلو بقبول فائق التقدير والاحترام،

خالد عمار المشري

رئيس المجلس الأعلى للدولة

